

ملف أمن دولي - قضية الشرق الأوسط، إصلاح النظام الدولي ومخاطر سباق التسلح النووي

يتناول الملف بالبحث والتحليل الصراع في الشرق الأوسط وتداعياته على النظام الدولي والأمن العالمي، ويناقش الملف كيف توسع العنف من حرب غزة إلى البحر الأحمر، لبنان، العراق، سوريا وال الضفة الغربية، كما يتطرق الملف إلى عجز الأمم المتحدة في وقف إطلاق النار وحفظ السلم والأمن العالميين، ويستعرض الملف سباق التسلح والانفاق العسكري في العالم، ومخاوف أوروبا من تصريحات ترامب الذي يهدد برفع الحماية عن دول أوروبا إذا لم تصعد انفاقها العسكري إلى 2%.

ويركز الملف في تحليله على المحاور التالية:

1. أمن دولي - عوامل تصعيد العنف في الشرق الأوسط، حرب غزة
2. أمن دولي - إصلاح النظام الدولي.. مجلس الأمن، حاجة ملحة
3. أمن دولي - مخاطر سباق التسلح النووي والعلاقة بين ضفتي الأطلسي

1- أمن دولي - عوامل تصعيد العنف في الشرق الأوسط، حرب غزة

تصاعدت المخاوف من أن حرب غزة قد تمتد إلى جميع أنحاء الشرق الأوسط، وذلك بعد تسريع وتيرة الهجمات والتصعيد في قطاع غزة، فمنذ اندلاع الحرب شهدت المناطق الحدودية لإسرائيل تصعيدا عسكريا متزايدا لا سيما "حزب الله" والبنى التحتية العسكرية التابعة له قرب الحدود.

تسريع وتيرة الهجمات والتصعيد إقليميا

تختلف التقديرات بشأن توسع حرب غزة إقليميا فعلى سبيل المثال هناك هجمات متبادلة بين حزب الله وإسرائيل على الحدود، ما يجعل هناك مسافة بعينها لا تتجاوزها أسلحة أي من الطرفين لعدم توسيع حدة الصراع، وهو ما يبدو أن الجانبين ينفذانه بدقة. وفي العراق، الوضع مختلف حيث القوات والمواقع الأميركية التي تستهدفها الجماعات الفصائل المسلحة، البعض منها موالية لإيران، تكون في حراسة أمنية عراقية، وبالتالي لا يمكن حدوث اشتباك مباشر بسهولة، ما يجعل الأمر مقتصر على مسيرات أو قذائف، ما يعني أن المعركة تخضع لحسابات أيضا. أما الجبهة اليمنية فإنها الأبعد، ولا تجد إسرائيل أو الولايات المتحدة صعوبة في رصد وإسقاط الصواريخ أو المسيرات الحوثية. [الاتحاد الأوروبي - كيفية التعامل مع تداعيات حرب غزة؟](#)

تنامي حدة الصراع بين إسرائيل وحزب الله

زادت بشكل ملحوظ وتيرة الصراع عبر الحدود بين إسرائيل وحزب الله اللبناني منذ اندلاع حرب غزة. وتنامت التحذيرات الأمريكية، مرارا وتكرارا في 29 ديسمبر 2023، من أن خطر التصعيد مرتفع للغاية ومن شأنه أن يؤدي إلى حرب تنجر إليها أطراف إقليمية أخرى. فكرت حكومة "بنيامين نتنياهو" في شن هجوم واسع النطاق على حزب الله في لبنان بهدف تقويض قدراته القتالية قبل أن يفتح جبهة ثانية. غير أن

تقديرات استخباراتية أفادت أن الحزب سيتعافى فوراً من أي هجمات إسرائيلية ويطلق صواريخه على أهداف استراتيجية داخل إسرائيل.

تشير التقديرات في الخامس من فبراير 2024 إلى أن حزب الله نفذ قرابة (700) ضربة ضد الأهداف الإسرائيلية شملت (48) موقعا ونقطة عسكرية إسرائيلية واستهداف (17) مستوطنة على الحدود بينهما. بينما نفذت إسرائيل أكثر من (50) ضربة ضد أهداف حزب الله في سوريا و(3400) هدف في لبنان و تدمير (150) خلية تابعة لحزب الله في لبنان، هذه التوترات تشير بوضوح إلى عدم الاستقرار الإقليمي الذي ضاعفته الحرب على غزة (10) مرات

تدفق شحنات أسلحة إلى مجموعات مرتبطة بإيران

واصلت إسرائيل في 19 نوفمبر 2024 قصف أهداف ومطارات في سوريا. منذ بدء حرب غزة، وتتعرض قواعد أميركية في سوريا والعراق بشكل شبه يومي لهجمات بمسيرات وقذائف وحتى صواريخ بالستية قصيرة المدى. أطلقت جماعات من داخل سوريا صواريخ على إسرائيل وهضبة الجولان ووصل عدد الهجمات إلى ما يقرب من (20) هجوماً. ويقول الباحث "أرون لوند" في الشأن السوري في مركز "سنتشوري انترناشونال" إن "معظم الهجمات الإسرائيلية تهدف على الأرجح إلى تعطيل وصول شحنات أسلحة إيرانية إلى حزب الله والمجموعات الموالية لطهران داخل سوريا، وكذلك إلى إضعاف هذه الشبكات المرتبطة بإيران بشكل عام."

أعلنت جماعات من داخل العراق، استهداف قاعدة "كونيكو" الأمريكية في سوريا، كما هاجمت هدفا عسكريا في الجولان بالطيران المسيّرة. استهدفت مدينة "إيلات الإسرائيلية. وحذرت تلك الجماعات الولايات المتحدة من أنها ستزيد عدد العمليات في سوريا والعراق، رداً على مواصلة واشنطن تقديم المساعدة العسكرية للحزب الإسرائيلي. أعلن "باتريك رايدر" الناطق باسم وزارة الدفاع الأمريكية أن عدد الهجمات

التي تعرضت لها القواعد العسكرية الأمريكية في العراق وسوريا بلغ (130) هجوما منذ 17 أكتوبر 2023، مبينا أن القواعد العسكرية الأمريكية في العراق تعرضت لـ(53) هجوما، بينما تعرضت القواعد في سوريا لـ(77) هجوما.

حذر "مارتن غريفيث" مسؤول الإغاثة بالأمم المتحدة، من أن احتمال امتداد تداعيات الحرب من قطاع غزة إلى مصر أصبح حقيقة ماثلة أمام أعيننا في رفح"، وذلك في وقت يتكدس فيه نحو مليون فلسطيني في المدينة الحدودية، أغلبهم من النازحين في 15 فبراير 2024.

استمرار الهجمات في البحر الأحمر

أكدت القيادة المركزية الأمريكية "سنتكوم" في 14 فبراير 2024 أنها قصفت صاروخ "كروز" بمناطق سيطرة الحوثيين باليمن، كان معدا لضرب سفن بالبحر الأحمر، وشنت الولايات المتحدة وبريطانيا ما مجموعه (6) غارات، قبل هذا الهجوم، على مناطق الحوثيين باليمن. أفادت جماعة "الحوثي" استهداف (34) سفينة استهدفت منها (14) سفينة أمريكية و(3) سفن بريطانية و(17) سفينة إسرائيلية منذ بدء الحرب على غزة في 7 أكتوبر 2023.

حذرت عدة حكومات دول غربية أبرزها الولايات المتحدة وبلجيكا وكندا والدنمارك وألمانيا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة من استمرار الهجمات في مياه البحر الأحمر وسط مطالبات بتجنب تصعيد الصراع، خاصة مع وجود قوات متعددة في المنطقة، مما يجعل الخطر أشد، وامكانيات إندلاع صراع وتوسعه أكبر، لا سيما أن الحوثيين محفزين بما يجري في غزة بالإضافة إلى إرسال إيران لسفينة حربية ومدمرة إلى المنطقة لدعم الحوثيين.

مواصلة إسرائيل حربها في غزة

تستمر إسرائيل في التركيز على معاركها المباشرة في غزة والبحث عن مصير نحو (130) رهينة لايزالون محتجزين في القطاع. لكن من الواضح أنه حتى بعد انتهاء الحرب، فإن تأثير هذه الحرب سوف يظل محسوسا لسنوات عديدة عسكريا. وتعهد القادة العسكريون والسياسيون في إسرائيل بمواصلة الحرب، في عام 2024، رغم إعلان تخفيف حدة الصراع. وعلى الرغم من الضغوط الدولية المتزايدة لإنهاء العمليات العسكرية الإسرائيلية فإن نتانياهو وغيره من كبار القادة يتعهدون بمواصلة الهجمات. يقول الأدميرال "جيمس ستافريديس" المتقاعد والقائد السابق لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، "إن فرص نشوب حرب إقليمية في الشرق الأوسط ترتفع من 15% إلى 30%".

أضاف "ستافريديس" إن اتساع رقعة الحرب أمر "لا يزال منخفضا نسبيا، لكنه أعلى من ذي قبل بشكل غير مريح". ويصر المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون واللبنانيون، على أن مختلف الأطراف لا تريد أن تصبح الحرب في غزة صراعا أوسع نطاقا، يجتاح الشرق الأوسط.

"صراع الظل" البحري المستمر بين إسرائيل وإيران

وصلت المدمرة الحربية "ألبرز" البحر الأحمر، وتعمل السفن الحربية الإيرانية في المنطقة لتأمين الممرات التجارية ومواجهة القرصنة ومهمات أخرى" في الأول من يناير 2024. في المقابل شنت الولايات المتحدة هجوما إلكترونيا على سفينة عسكرية إيرانية في البحر الأحمر وخليج عدن كانت تجمع معلومات استخباراتية عن سفن الشحن، على ضوء التوتر المتصاعد في البحر الأحمر. إن الهجوم الإلكتروني كجزء من رد الحكومة على هجوم بطائرة مسيرة نفذته فصائل بالعراق، واستبدلت إيران سفينة التجسس في البحر الأحمر بعد تعرضها لهجوم، بينما تراقب الولايات المتحدة تحركات السفن الإيرانية في الشرق الأوسط، وسط تصاعد التوتر الإقليمي و"صراع الظل" البحري المستمر بين إسرائيل وإيران.

2- أمن دولي - إصلاح النظام الدولي.. مجلس الأمن، حاجة ملحة

تتزايد الحاجة يوماً تلو الآخر، إلى إجراء إصلاح هيكلي كامل في بنية أنظمة الأمم المتحدة بما فيها تشكيل مجلس الأمن وآلية عمله وقوانينه، وهي مطالب قد تكررت بشكل مستمر مؤخراً على لسان القادة الأوروبيين وغيرهم. ذلك لأن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ويرى بعض الخبراء أن البنية الحالية لمجلس الأمن والذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لا تعكس الواقع الجيوسياسي اليوم، ونتيجة لهذا فقد أصبحت شرعية وفعالية وتمثيل مجلس الأمن موضع نقاش مستمر. خاصة مع تصاعد التوترات العالمية واستمرار الحرب في أوكرانيا واحتمالات توسيع نطاق الحرب في غزة على نحو إقليمي أكبر وأخطر، وعجز النظام الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن الدولي عن وضع حدود أو إقرار حلول.

وبدلاً من إصلاح النظام الدولي المنفتح والقائم على القواعد حتى يتمكن من تحقيق المنافع المتبادلة الموعودة بشكل أفضل، يتحرك المجتمع الدولي حالياً في الاتجاه المعاكس، وعلى هذا فإن الشركاء عبر الأطلسي والدول ذات التفكير المماثل يواجهون عملية توازن صعبة، ويتعين عليهم أن يستثمروا في الدفاع والردع في حين يقومون بشكل انتقائي بتقييد السعي إلى تحقيق المنافع المتبادلة للدول ذات التفكير المماثل سياسياً. ومع ذلك، لا ينبغي لهذا أن يؤدي إلى حلقة مفرغة، حيث تجتاح المخاوف من المكافآت غير المتساوية المزيد من القضايا، ويقتصر التعاون الإيجابي على عدد أقل من الدول.

ما هو مجلس الأمن وما أهميته؟

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة واختصاراً مجلس الأمن، والمعروف إعلامياً بـ مجلس الأمن الدولي، هو أحد الأجهزة الرئيسية الست للأمم المتحدة، ومقره في مدينة نيويورك. ويعدّ المسؤول عن حفظ السلام

والأمن الدوليين طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، كما يقوم بالتوصية بقبول أعضاء جدد في الأمم المتحدة في الجمعية العامة والموافقة على أي تغييرات في ميثاق الأمم المتحدة. ولمجلس الأمن سلطة قانونية على حكومات الدول الأعضاء لذا تُعدّ قراراته مُلزِمة للدول الأعضاء (بحسب المادة الرابعة من الميثاق)، وتشمل سلطاته عمليات حفظ السلام، وفرض عقوبات دولية، والسماح بعمل عسكري. مجلس الأمن الدولي هو الهيئة الوحيدة في الأمم المتحدة المخوَّلة إصدار قراراتٍ ملزمة للدول الأعضاء.

ما دوافع الإصلاح؟

يدعو المنتقدون إلى إعادة تشغيل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال الإصلاحات الهيكلية، ويرى البعض أن مجلس الأمن يعزز أوجه عدم المساواة القائمة في النظام الدولي. على سبيل المثال، لا يمثل أي من أعضائها الدائمين البلدان المنخفضة أو المتوسطة الدخل، ولا يعكسون جميع مناطق العالم (يغيب بشكل ملحوظ، على سبيل المثال، أي أعضاء دائمين من أفريقيا، أو أمريكا الوسطى والجنوبية، أو الشرق الأوسط). والأكثر من ذلك أن مجلس الأمن كثيراً ما يصاب بالشلل بسبب الانقسام بين الكتل، فقد استخدمت روسيا والصين، على سبيل المثال، حق النقض (الفيتو) لوقف عدة محاولات من جانب المجلس لإصدار قرارات في سوريا وأوكرانيا، كما يمكن القول إن المنظمة حققت نجاحاً محدوداً في إحباط الحروب والأزمات الإنسانية أو الاستجابة لها، مما يشير إلى أن التغيير قد يكون ضرورياً لتمكين حلول أكثر فعالية. [أمن دولي - محكمة العدل الأوروبية - الجدل حول وضع حماس على قائمة التطرف](#)

بعد ما يقرب من 8 عقود من إنشائه، يحتفظ مجلس الأمن بنفس الأعضاء الخمسة الدائمين وهم (الصين، وفرنسا، وروسيا (بعد تفكك الاتحاد السوفييتي)، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) ولكن منذ عام 1945، برز لاعبون رئيسيون مثل الهند والبرازيل، ناهيك عن

اليابان وألمانيا. حتى مع تضاعف إجمالي عضوية الأمم المتحدة أربع مرات تقريباً (من 51 إلى 193 دولة عضواً). ثم بفضل إنهاء الاستعمار وتفكك الدول المتعددة الأعراق، فقد توسع تكوين المجلس مرة واحدة فقط، في عام 1965، عندما أدى إضافة أربعة مقاعد منتخبة إلى نمو المجلس. من أحد عشر إلى 15 عضواً.

وما زال آخرون يصرون على أن الإصلاح أمر محفوف بالمخاطر وأن الوضع الراهن هو ببساطة الخيار الأفضل، ويتساءلون إذا تم تغيير العضوية أو توسيعها، فما هي الدول التي ينبغي ترقيتها إلى أعضاء دائمين جدد، ووفقاً لأي معايير؟ وبالنسبة لأولئك الذين يعارضون إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لا يوجد بديل مقبول فاخترت أي أعضاء دائمين جدد سوف يكون أمراً بالغ الصعوبة على المستوى السياسي، الأمر الذي يجعل التوصل إلى توافق في الآراء أمراً مستحيلاً. علاوة على ذلك، فإن إضافة المزيد من الأعضاء يمكن أن يجعل المجلس أشبه بالجمعية العامة، الهيئة التمثيلية الوحيدة للأمم المتحدة، وقد تكون هذه الخطوة أكثر إنصافاً، ولكنها قد تخاطر أيضاً ببناء بيروقراطية أخرى غير فعالة لا تتمتع بالقدر الكافي من الذكاء لاتخاذ القرارات وتفتقر إلى المصداقية، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تقليص نفوذها.

لماذا هناك حاجة ملحة لإصلاح مجلس الأمن؟

كان عدم نجاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في التحرك بشأن الحرب الروسية الأوكرانية سبباً في تحرك المطالب العالمية التي ظلت مشتتة منذ فترة طويلة بإصلاح الهيئة الرائدة في العالم المعنية بالسلام والأمن الدوليين. وقد أشعل الرئيس الأمريكي جو بايدن هذه المطالب في خطابه الذي ألقاه في سبتمبر 2022 أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، وبعد التأكيد على دعم الولايات المتحدة طويل الأمد لـ "زيادة عدد الممثلين الدائمين وغير الدائمين"، أضاف بايدن تطوراً جديداً: فالولايات المتحدة تؤيد الآن ليس فقط "المقاعد الدائمة لتلك الدول التي

دعمها منذ فترة طويلة" - أي واليابان وألمانيا والهند - ولكن أيضاً "المقاعد الدائمة لبلدان في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي". وقد أطلق إعلان بايدن المفاجئ أحدث موجة من الدبلوماسية المتعددة الأطراف بشأن التحدي الدائم والمستعصي على الحل المتمثل في إصلاح مجلس الأمن.

مطالب أوروبية لإصلاح مجلس الأمن

قال السيد نيكولا دي ريفيير، ممثل فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 16 نوفمبر 2023 إنه "في سياق دولي مضطرب، تظل مسؤوليتنا هي تهيئة الظروف للسلام، خدمة للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الأمم المتحدة، ولهذا السبب نحتاج إلى إصلاح مجلس الأمن، كما تتيح لنا قمة المستقبل المقرر عقدها في سبتمبر 2024 فرصة للعمل على تحقيق هذا الهدف". وقال دينيس فرانسيس رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في حديثه في المناقشة السنوية للجمعية العامة لتقييم المنتدى الرئيسي للأمم المتحدة للسلام والأمن، في 16 نوفمبر 2023، إنه بدون إصلاح هيكلية، فإن أداء المجلس وشرعيته سيستمر حتماً في المعاناة، وقال "إن العنف والحرب ما زالا ينتشران في مناطق في جميع أنحاء العالم، في حين تبدو الأمم المتحدة مشلولة بسبب الانقسامات في مجلس الأمن إلى حد كبير".

وقالت أنتجي ليندرتسي، السفيرة والممثلة الدائمة لألمانيا، متحدثة باسم مجموعة الأربعة (البرازيل وألمانيا والهند واليابان، والتي تطمح جميعها إلى أن تصبح أعضاء دائمين) في 16 نوفمبر 2023 إن التكوين الحالي للمجلس يعني أنه لا يمكن أن تكون فعالة كما يجب أن تكون، لمواجهة التحديات المعاصرة. ورغم أن مسألة التمثيل العادل كانت مدرجة على جدول أعمال الجمعية منذ عام 1979، فإن الدعوات إلى الإصلاح تزايدت وسط اتساع نطاق الصراع في جميع أنحاء العالم، وفي المناقشة السنوية الرفيعة المستوى التي جرت في سبتمبر 2023. كان إصلاح المجلس بمثابة امتناع شائع عن المنصة، بما في ذلك توسيع

عضويته. وكانت الأزمات الأخيرة وعجز مجلس الأمن عن الاتفاق على موقف موحد مثل ما حدث بشأن الحرب الروسية فبراير 2022، والأزمة الإسرائيلية الفلسطينية المستمرة، سبباً في تسليط الضوء بشكل أكبر على هذه الضرورة الملحة. [أمن دولي - حرب غزة، الدعم الأوروبي لإسرائيل في الدفاع والأمن](#)

الإصلاحات المقترحة

بات من الضروري أن يدرك أصحاب السلطة التقليديون في مجلس الأمن أنه لكي يخطو هذا الجهاز الرئيسي التابع للأمم المتحدة إلى المستقبل. يجب أن تستجيب عملية المفاوضات الحكومية الدولية الجارية (IGN) بشكل هادف للمطالب الرئيسية لمجموعة (L69) من البلدان، وهي المجموعة التي تشمل دولاً من أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ودول جزر المحيط الهادئ وآسيا. مع التأكيد على أهمية تعزيز دور البلدان النامية، إلى جانب حضورها، في المجلس، وهو ما يرتبط بضمان التمثيل الجغرافي العادل، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الممثلة تمثيلاً ناقصاً وغير الممثلة. ومن المفترض أن يتم تناول إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال القضايا الخمس التالية: الفئات المتعلقة بالعضوية؛ حق النقض الذي يتمتع به الأعضاء الخمسة الدائمون؛ التمثيل الإقليمي؛ ما الذي يولده مجلس الأمن الموسع بسبب الحجم، وليس أقله فيما يتعلق بأساليب عمله؛ و العلاقة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والجمعية العامة للأمم المتحدة.

**

3- أمن دولي - مخاطر سباق التسلح النووي والعلاقة بين ضفتي الأطلسي

مناخ جيوسياسي متغير وتحولات عالمية متسارعة، تلقي بظلالها بشكل مباشر على السياسات الدفاعية دولياً، بداية من التسلح التقليدي مروراً بالإنتاج العسكري وصولاً إلى التسلح النووي، هذه العوامل وضعت دول الاتحاد الأوروبي في مأزق، من أجل إعادة ترتيب أولوياتها وميزانيتها لمواكبة هذه التحولات على مدار عامين منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، ولكن متغيرات المشهد العالمي لم تتوقف عند هذا فحسب، بل امتدت إلى تجدد الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، بجانب توترات المشهد بين الصين والولايات المتحدة، والتكهنات بشأن مصير المعاهدات الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية، ومستقبل حلف الناتو في ضوء التصريحات الأخيرة للمرشح الأمريكي المحتمل في الانتخابات الرئاسية دونالد ترامب.

سباق التسلح التقليدي

تسبب الصراع الروسي الأوكراني في 24 فبراير 2022، في ارتفاع الإنفاق العسكري دولياً، ودخول العالم في سباق تسلح محتدم لم يشهده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وعلى مستوى التسلح التقليدي، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 28 نوفمبر 2023 على ميزانية وطنية للسنوات الثلاث المقبلة، تقضي بزيادة الإنفاق بنحو (25%)، وإنفاق (415) مليار دولار في 2024، وتعد موسكو خامس أكبر منفق على السلاح بالعالم. ووصلت الميزانية الدفاعية الأمريكية لعام 2024 إلى (886) مليار دولار، ورفعت الصين ميزانيتها العسكرية بنسبة (7.2%) لعام 2023 وهي الأعلى منذ 2019، وأكدت الصين على تحديث قواتها المسلحة بشكل كامل بحلول 2035، بهدف أن تصبح قوة عسكرية متفوقة بحلول 2049 عالمياً. وفي خضم هذه التطورات، سعت أوروبا للحاق بسباق التسلح، في 18 فبراير 2023 شدد المستشار الألماني أولاف شولتس على التزام بلاده بالسياسات الأمنية، عقب

تخصيص ألمانيا (2%) من الناتج المحلي لميزانيتها الدفاعية، وتأسيسها صندوق استثنائي بقيمة (100) مليار يورو ليصبح الإنفاق على الدفاع ما بين (70) إلى (80) مليار يورو سنوياً، وأعلنت فرنسا إنفاق (400) مليار دولار بين عامي 2024 و2030، ورفعت بريطانيا ميزانيتها الدفاعية بنحو (13) مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة، وتخطط لزيادة إنفاقها العسكري ما بين (2.5%) إلى (3%) بحلول 2030. وأعلنت هولندا زيادة الإنفاق العسكري بنحو (2%) في عامي 2024 و2025، وأقرت بولندا بزيادة إنفاقها العسكري إلى (4%) من الناتج المحلي.

الإنفاق العسكري النووي

منذ بداية الحرب الأوكرانية، وضعت روسيا قواتها النووية في حالة تأهب، وفي فبراير 2023 علقت مشاركتها في معاهدة "نيو ستارت" للحد من الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة، وفي 16 يونيو 2023 أرسلت روسيا أسلحة نووية تكتيكية لبيلاروسيا، وأكد فلاديمير بوتين في 23 فبراير 2024، تحديث (95%) من القوات النووية الاستراتيجية الروسية، كما شدد في 29 فبراير 2024 على أن قوات بلاده النووية في حالة تأهب تام. وتعد روسيا أكبر قوة نووية بالعالم، وتمتلك (6257) رأساً حريباً نووياً، وتصل ميزانيتها إلى (8.6) مليار دولار. بينما لدى الولايات المتحدة (5550) رأساً، وبلغت ميزانيتها (44.2) مليار دولار، ويقع (90%) من مخزن السلاح النووي العالمي في حوزة روسيا والولايات المتحدة. ودخلت الصين للسباق النووي بإنفاق (11.7) مليار دولار وامتلاكها (450) رأساً نووياً، وتسليح جيشها بأحدث الأسلحة النووية وبناء (300) منصة حديثة لإطلاق الصواريخ، وخصصت بريطانيا (6.8) مليار دولار ولديها (225) رأساً نووياً، وأنفقت فرنسا (5.9) مليار دولار ولديها (290) رأساً نووياً وتطور التقنيات الخاصة بغواصات الجيل الثالث النووية، وتواصل باكستان والهند تطوير أنظمة الإطلاق الخاصة بالأسلحة النووية. [ملف أزمة أوكرانيا- تصعيد التسليح والرهان على الدور الأوروبي لوقف الحرب](#)

تشير تقديرات إلى أن الدول النووية التسع بالعالم (الصين والولايات المتحدة وروسيا وكوريا الشمالية والهند وإسرائيل وفرنسا وباكستان والمملكة المتحدة) تمتلك نحو (13) ألف رأس حربي نووي حتى أوائل 2023، حتى بلغ إنفاق العالم على الترسانات النووية في 2023 نحو (82.9) مليار دولار، ما يوازي إنفاق (167) ألفاً و(664) دولاراً في الدقيقة. وأجبر هذا السباق النووي أن تعيد دول استراتيجيتها مثل ألمانيا، ومن المتوقع أن تشهد "قاعدة بوشل" الجوية الألمانية تحديث للأسلحة النووية بها بحلول عام 2023، وتمثل القاعدة أهمية ل واشنطن لذا تنفق نحو (10) مليارات دولار لتجديد قنابلها النووية، كما تحدث ألمانيا الطائرة "إف-35" الحاملة للقنابل.

مخاوف أوروبية

تصاعد حدة سباق التسلح التقليدي والنووي دولياً، يزعم دول الاتحاد الأوروبي بشكل كبير نظراً لعدة عوامل من بينها:

مستقبل الناتو: تصريحات الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في 12 فبراير 2024، بشأن رفع الحماية عن أوروبا في حالة عدم رفع إنفاقها العسكري بالناتو إلى (2%)، أثارت قلق دول الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن الولايات المتحدة تسهم بنحو ما يقرب من (70%) من الإنفاق الدفاعي للناتو، وقال ترامب إنه قد يشجع روسيا على مهاجمة الدول الأعضاء في الناتو التي لا تفي بالتزاماتها المالية، في حال عودته للبيت الأبيض بعد انتخابات نوفمبر المقبل، ورأى رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال، أن تصريحات ترامب المتعلقة بأمن الناتو والتضامن بموجب المادة (5) من معاهدة تأسيس الحلف لا تخدم سوى روسيا، بينما علقت رئيسة لجنة الدفاع في البرلمان الألماني ماري أغنيس ستراك زيمرمان في 14 فبراير 2024، بضرورة بناء نظام متطور لحماية أوروبا بأكملها، واقترحت وزير المالية الألماني كريستيان ليندندر في 21 فبراير 2024، أن تتولى المملكة المتحدة وفرنسا دوراً أكبر في الردع النووي لأوروبا في حال فوز دونالد ترامب بالانتخابات

الرئاسية الأمريكية، ويعد هذا الاقتراح تحولاً رئيسياً في الاستراتيجية الدفاعية لأوروبا، نظراً لأن فرنسا وبريطانيا تمتلكان أدوات ردع نووية لعقود طويلة. وفي أوروبا، تمتلك الولايات المتحدة نحو (100) رأس نووي في قواعد جوية في ألمانيا وبلجيكا وإيطاليا وهولندا وتركيا، بينما تمتلك فرنسا والمملكة المتحدة نحو (515) رأساً نووياً منها (400) رأساً منتشراً.

معاهدات الحد من الأسلحة النووية: انسحاب روسيا في نوفمبر 2023
من معاهدة "نيو ستارت" لتقليص الأسلحة النووية، يهدد بتلاشي مفهوم الردع النووي، خاصة وأنها كانت آخر اتفاقية مبرمة بين روسيا والولايات المتحدة، ومن المتوقع أن تنتهي بحلول فبراير 2026، ما يهدد بمضاعفة الدولتين الرؤوس النووية واتجاه باقي الدول إلى تطوير أسلحتها النووية، وفي 19 يناير 2024 رفضت موسكو اقتراحاً بإعادة فتح حوار الحد من التسلح مع واشنطن، ويعد غياب المباحثات بين الجانبين الروسي والأمريكي، حول الحد من المخاطر النووية تهديداً لأمن وسلام العالم. وفي 21 فبراير 2024 أبلغت الولايات المتحدة حلفائها بأن روسيا تخطط لنشر سلاح نووي في المدار، ما يعد انتهاكاً لمعاهدة الفضاء لعام 1967، وفي المقابل نفت روسيا هذه الاتهامات، مؤكدة أنها ضد نشر السلاح النووي في الفضاء. [أمن قومي - الجيش الألماني](#)
[وتحديات التحديث والتسلح](#)

التهديدات الروسية: يتشكل لدى دول الاتحاد الأوروبي مخاوف من
تسلح روسيا النووي، بالتزامن مع استمرار الحرب الأوكرانية، ورغم تباين وجهات النظر داخل الساحة الأوروبية بشأن مدى خطورة روسيا عسكرياً على أوروبا، إلا أن خطتها لرفع ميزانية الجيش وتسليحه، وتراجع السياسات الدفاعية لأغلب دول الكتلة، دفعت دول في مقدمتها ألمانيا لإعادة النظر في سياساتها الأمنية، وفي 28 أكتوبر 2023 دعا وزير الدفاع الألماني بوريس بيستوريوس للاستعداد للحرب في أوروبا، محذراً من مهاجمة روسيا لدولة واحدة على الأقل من دول الناتو في الخمس سنوات المقبلة، وهو ما يتوافق مع سيناريو التدريب

الألماني الذي يضع سيناريو لحرب روسية شاملة في أوروبا خلال العامين المقبلين.

الحرب الأوكرانية: تعهد أوروبا باستمرار تقديم المساعدات العسكرية لكييف، يضعها في أزمة لإنتاج أسلحة جديدة، فالمخزون لدى أوروبا لا يكفي أوكرانيا في حالة طول أمد الحرب، إضافة إلى أنه في حالة انسحاب الولايات المتحدة من تقديم الجزء الأكبر من المساعدات في حال فوز دونالد ترامب بالانتخابات المقبلة، لا تستطيع أوروبا القيام بهذه المهمة بمفردها، وتستنزف أوكرانيا كافة أسلحة الدول الأوروبية.

ضعف التسليح: اعتمدت أغلب دول الاتحاد الأوروبي خلال الثلاثة عقود الماضية على وجودها داخل حلف الناتو وعلى تسليح الولايات المتحدة للحلف، لذا تراجعت الجيوش الأوروبية، وتعد فرنسا أكبر دولة منفقة داخل الاتحاد على التسليح التقليدي والنووي، وعلى سبيل المثال لا تمتلك ألمانيا ذخيرة كافية لمدة يومين في معركة عسكرية، ولا تمتلك الدنمارك أي مدفعة ثقيلة أو أنظمة دفاع جوي أو غواصات، ومن المتوقع أن العقيدة الألمانية الجديدة المتعلقة بالتسليح لا يظهر تأثيرها إلا في نهاية العقد الحالي. ملف: أمن دولي - الردع النووي والردع المضاد، تصعيد لخفض التصعيد

**

تقييم وقراءة مستقبلية

-يتزايد احتمال نشوب صراع أوسع في أعقاب الهجمات المتبادلة في الجماعات في العراق ولبنان وإيران وسوريا وهو السيناريو الذي يريد أن تتجنبه الحكومات على المستوى الإقليمي والدولي.

-يعد التصعيد بين إسرائيل وإي جماعات أخرى لاسيما حزب الله سيأتي بمخاطر على الجانبين، حيث أنه يضم عشرات الآلاف من المقاتلين المدربين ، ليكون خصما أكثر قوة من حماس ذات التسليح الخفيف نسبيا.

أبدت المزيد من الدول العربية تضامنها مع مواطني غزة يبدو أن حرب غزة قد حقق شيئا واحد وهو إعادة القضية الفلسطينية إلى الأجندة الإقليمية والدولية.

-تخشى العديد من احكومات على المستوى الأقليمي والدولي أن يؤدي المزيد من التصعيد في غزة أو الضفة الغربية إلى عملية نزوح أكبر، ويؤدي ذلك إلى أزمة هجرة جديدة.

-يمكن القول أن تل أبيب لا تريد التورط في صراع مباشر مع طهران واكتفت بهجمات متبادلة مع حزب الله في لبنان والحوثيين في اليمن وجماعات أخرى في سوريا والعراق، لكنها لم تظهر أي رغبة في محاربة إيران بشكل مباشر.

-بات متوقعا أن يؤدي التصعيد مع أطراف إقليمية أخرى، إلى تورط الإدارة الأمريكية لكبح نفوذ موسكو وبكين المتصاعد بشكل أعمق في الشرق الأوسط.

**

-باتت عملية الإصلاح الهيكلي والاستراتيجي داخل مجلس الامن عملية لا غنى عنها في ضوء التوترات والتطورات المتسارعة التي

يشهدها العالم وعدم قدرة المجلس على القيام بدوره المنوط به لحفظ الأمن والسلم الدوليين.

-خلقت الصراعات المتواترة في العالم نوع من الهشاشة وانعدام الفائدة للعديد من المنظمات الدولية في القلب منها مجلس الأمن الدولي، خاصة في حالة انعدام الأمن والسلام الدولي وعدم قدرة المجتمع الدولي عن دوره المنوط العمل به لحفظ الأمن والاستقرار، خاصة في ضوء عدم استجابة بعض الدول لقرارات مجلس الأمن.

-لقد أصبح واضحاً الآن فيما يتعلق بالحروب التي تبدو مستعصية على الحل في غزة وأوكرانيا، والتي تخلف آثاراً ترددية أوسع نطاقاً، ليس فقط على المستوى الإقليمي بل وأيضاً على المستوى الدولي، أن فاتورة التنفيذ البطيء لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد حان موعدها ومن الواجب التحرك بشكل سريع لتقليل مستوى الخسائر المحتملة.

-لقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح المؤسسات الدولية خاصة مجلس الأمن اليوم أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ومن الضروري إيجاد مساحة للتفاهات والاتفاقات المشتركة حول آلية وخطوات الإصلاح بين الدول الأعضاء ذات السلطة داخل المجلس قبل فوات الأوان.

-يجب على مجلس الأمن المضي قدماً والتكيف مع الحقائق الجديدة لتمكين الأمم المتحدة من الاستجابة بشكل حاسم ويقدر أكبر من المساءلة والشفافية للتحديات الراهنة، مع العلم أنه بدون الإصلاح الهيكلي، سيستمر مجلس الأمن وشرعيته في المعاناة حتماً، وكذلك أهمية الأمم المتحدة نفسها.

**

-كشف مؤتمر ميونيخ للأمن 2024 حجم المخاوف لدى دول الاتحاد الأوروبي، من احتدام سباق التسلح النووي، خاصة مع دخول الحرب

الأوكرانية العام الثالث واستمرار المعارك، وتساعد التوترات بين الصين والولايات المتحدة، وتآزم الموقف في منطقة الشرق الأوسط في أعقاب الحرب بين إسرائيل وحركة حماس، علاوة على أن فرنسا والمملكة المتحدة هما الدولتان اللتان تمتلكان أسلحة نووية في أوروبا، ما يهدد الأمن الأوروبي، الأمر الذي دفع المشاركين بالمؤتمر للمطالبة بإبرام معاهدات للحد من انتشار الأسلحة النووية، ودفع الولايات المتحدة لطمأنة حلفائها بعدم التراجع عن التزاماتها في الناتو.

-تعاني أوروبا من ظرف اقتصادي مضطرب، نظراً لتداعيات الحرب الأوكرانية، وتضرر حركة الملاحة والتجارة من أزمة البحر الأحمر الناجمة عن هجمات الحوثي، والضربات الأمريكية والبريطانية ضد أهداف هذه الجماعة في اليمن، ما يجعل الالتزام بنسبة الإنفاق العسكري لحلف الناتو عبئاً لأغلب دول التكتل، ومن هنا تتصاعد المخاوف من تهديدات دونالد ترامب في حال وصوله للبيت الأبيض، بشأن تخلي الحلف والولايات المتحدة عن الدول التي لا تقي بالتزاماتها للحلف، ما يدفع الاتحاد الأوروبي للبحث عن بدائل، عبر تعزيز الشراكة مع بريطانيا في المسائل الأمنية والدفاعية الفترة المقبلة.

-الاهتمام بالتسليح التقليدي والنووي ربما يحدث انقساماً داخل أوروبا، وعلى سبيل المثال نجد في ألمانيا أصوات داخل البرلمان والحكومة تطالب بنظام دفاعي متطور على مستوى القارة الأوروبية، بينما اعترض المستشار الألماني أولاف شولتز على اقتراح "الدرع النووية الأوروبية"، لاقتناعه بأن الولايات المتحدة توفر الردع النووي لأوروبا في إطار الناتو.

-تصريحات دونالد ترامب بشأن الناتو، تعيد فكرة تأسيس جيش أوروبي موازي للواجهة من جديد، خاصة وأن الفكرة حظيت بدعم إيطالي مؤخراً، إضافة إلى موقف ألمانيا وفرنسا الداعم للأمر، وكانت فرنسا الدولة الأولى التي تقدمت بالمقترح، وطرحته ألمانيا مبادرة "درع السماء" لبناء نظام دفاعي جوي أوروبي، ولكن تبقى التساؤلات

مطروحة حول قابلية تطبيق هذا المقترح على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية.

-تهديدات دونالد ترامب رغم أنها مجرد تصريحات فقط، إلا أنها ربما تنعكس على وحدة وقوة الناتو في ظل تباين الرؤى بين الدول الأعضاء في بعض الملفات، من بينها الحرب الأوكرانية واستمرار دعم كييف، واختيار الأمين العام الجديد للحلف، وقصور بعض الدول في الإنفاق الدفاعي، إضافة إلى ظهور أصوات مطالبة بالخروج من الناتو، وألمحت فرنسا أكثر من مرة بضرورة التخلي عن التبعية الأمريكية واستقلال أوروبا عنها في القضايا الأمنية.

-أصبح إيقاف سباق التسلح النووي والتقليدي مسألة صعبة الحدوث الآن، في ظل اقتراب معاهدة "نيو ستارت" للحد من انتشار السلاح النووي من الانتهاء، واتهام روسيا لمنظمة "الأمن والتعاون في أوروبا" بانحرافها عن الدور المطلوب، وانسحاب روسيا في نوفمبر 2023 من معاهدة "الأسلحة التقليدية مع أوروبا" التي تراقب عملية التسلح وتحرك القوات في أوروبا، واتجاه دول مثل الصين وفرنسا وبريطانيا للحاق بالولايات المتحدة وروسيا في التسلح النووي، ما يضع الأمن والسلم العالميين على المحك.

الهوامش

Attacks Heighten Fears of a Wider War for the Middle East and
U.S.

<http://tinyurl.com/2kytd44z>

Fears are rising of a widened Middle East war and US troops
are in the firing line

<http://tinyurl.com/u5tj4w84>

بين إسرائيل ووكلاء إيران.. تصاعد حدة التوترات ينذر بـ"إشعال جبهة ثانية"

<http://tinyurl.com/47dfh5rv>

الولايات المتحدة تشن هجوما إلكترونيا على ما يشتبه بأنها سفينة تجسس إيرانية

<http://tinyurl.com/yvz8wcj7>

**

UN Security Council Reform

<https://bitly.ws/3dYXD>

Remarks by Ambassador Linda Thomas-Greenfield at the UN
General Assembly Debate on UN Security Council Reform

<https://bitly.ws/3dYYb>

UN Security Council Reform: What the World Thinks

<https://bitly.ws/3dYYj>

Security Council reform a must, to end 'paralysis'

<https://bitly.ws/3dYYN>

**

العودة إلى سباق التسلح النووي

<https://shorturl.at/dwyY0>

العصر النووي الجديد.. لماذا تتسابق أميركا وروسيا والصين على تحديث
ترساناتها النووية؟

<https://shorturl.at/ewGT5>

Explained: Who has nuclear weapons in Europe and where are
they?

<https://shorturl.at/hiSYZ>

German minister calls for British and French nuclear weapons
to protect Europe

<https://shorturl.at/otDI8>

*حقوق النشر محفوظة إلى المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات ECCI

05 مارس 2024